العمل ٢٠ تشرين الثاني ١٩٥٢

ألا عوداً إلى الصواب !

بقلم ميشال شيحا

قام الأستاذ ميشال شيحا، منذ أيام، بحملة في الزميلة " الليجور" ، في سبيل تركيز لبنان على قواعد اجتماعية واقتصادية يراها الاستاذ شيحا أصحّ القواعد وأفضلها لبلد كبلدنا ذي الطابع الخاص والميزات الخاصة.

ومما كتبه، في هذا الصدد، المقال الذي نعرّبه، في ما يلي ، تاركين باب النقاش مفتوحاً أمام من يودّ الدخول في أخذ ورد. قال الأستاذ شيحا :

لولا الفوائد التي تأتي بلادنا من الخارج، مباشرة أو غير مباشرة، لكان لبنان أفقر بلدان العالم العربي، عوضاً عن أن يكون أحسن تلك البلدان تقسيماً كما هو أمره اليوم.

إن مستوى المعيشة في لبنان أرفع منه في أي بلد عربي آخر. وهذا ما يجب تكراره دائماً. وليس مردّ هذه الميزة الى منتجات أرضنا وما تحت أرضنا. وإنما مردّها إلى ذكاء اللبنانيين وأهليتهم للتحرك في العالم الإقتصادي الدولي. إن هذا هو ما يسمح بأن يكون لهم مستوى المعيشة ذاك، ولولاه لكانوا يموتون.

إن الأوهام الإقتصادية التي تطالعنا أنباؤها صباح كل يوم تجد الواقع والمنطق الجديد ضدها غالباً. إننا إزاء أفكار ومشاريع عقيمة، وهذا ما يجب أن يعرف أيضاً.

ولئن هددت الفوائد والثروات التي تأتينا من الخارج بشكل من الأشكال فإنها لن تأتي إلينا بل تذهب إلى غير بلادنا. وعندئذ يتعذّر الكلام على "توزيعها بعدالة" فيما بيننا.

ليس من يحب رفاه الشعب أكثر منا، ولا أحد يتمسك بالإنصاف أكثر منا. ولكن إذا أزعج المال الذي يرد إلينا من الخارج أرباحاً كان أو رؤوس أموال فإنما يخسر لبنان بأجمعه ذلك المال.

من السخف أن ندّعي تجهيز البلاد بدون مال. وإذا كنا نريد مال الغير فمن الضروري أن تحول بين الذين يعطونه أو يقرضونه وقلقهم وجزعهم عليه.

يجب أن يأتي الأجنبي إلى لبنان كما يذهب اللبنانيون الى الخارج، وأن ينفق ويوظف فيه رؤوس أموال. وليَبْن فيه بكل طيبة خاطر بيتاً يأوي إليه. بيْد أن الشرط الرئيسي لتحقيق ذلك إنما هو إشاعة الأمن والسلام.

أولئك الذين يسودون الصفحات معتقدين أنهم يهبون لبنان السعادة بتوزيعهم آخر شجيرات زيتون فَيْ يخطئون ضد الفهم، إنهم ينظمون توزيع الشقاء لا توزيع الرخاء. إنهم ينسون أن اللبناني يمثل ببعض التحديد نشاطاً إقتصادياً ليس وطنياً فحسب بل دولياً أيضاً. وإن ثروتنا ليست في أرض مجزأة ومكررة التجزئة إلى أقصى حد مستطاع بل هي في الحركة، إن هذا لأساسي.

لئن تكن العقارات في المدينة والقرية مرتفعة السعر في لبنان فذلك يرجع إلى كثافة السكان وتوزيع الملكية من جهة، وإلى مساهمة إقبال الأجانب من جهة ثانية.

عندما يكون الجو رائقاً تتدفق موارد كثيرة على لبنان من مختلف البلدان العربية ومما هو أبعد من هذه البلدان، ولكن بعض بوادر عجز السلطات وبعض الخطب غير المعقولة كافية لتحويل المجرى.

ومنذ بدأ بعض اللبنانيين يقومون بتملق الجماهير تملقاً غوغائياً أخذت رؤوس الأموال ترحل والأعمال لا تسير. والذين تسببوا بعكس هذه الآية مذنبون جداً . وإن كانوا حسني النيّة فعليهم أن يكفروا عمّا بدر منهم، كما أن على السلطات العامة أن تحكم البلاد بكمية أكبر من الجرأة والتعقل.

إن الخطوة الأولى هي التي تحسب في مجال التملق الجماهيري، فإذا ما تحدّى المرء علناً القانون مرة واحدة يصبح أسير صلفه، ولا يقف "الغرغرينا" في الجسم الاّ البتر القاسي.

للمرة الخمسين نردد : أن لبنان ليس كسائر بلدان العالم. ولو كان كسواه لما كان كبيراً جداً وصغيراً جداً في الوقت الواحد نفسه.

إن ثروة لبنان ليست أولاً في الزراعة المحليّة والتجارة المحليّة والصناعة المحليّة، فإن هذه متى أُخِذ كل منها على حدة ليست سوى عوامل صغيرة في مقياس العالم. فالثروة في لبنان يمثلها رجال حاذقون ، امتلأوا جرأة وخبرة، يحلّون باستمرار، مشاكل اقتصادية ومالية من طراز دولي.

لذلك نجد أن هذا الأدب المزعوم "اجتماعياً"، والذي يقدّم لنا منذ ردح من الزمن، سلبي وعقيم إلى حدود الفجيعة.

فلنحترم تقاليدنا التي هي ثمرة التاريخ. ولنبقَ أحراراً في حركاتنا. ولننظم في البدء جهد طاقتنا العون الطبي المعمم. إن هذا خير من التفلسف في الهواء.